



English العربية RSS

المدونة

الصفحة الرئيسية « تصريحات صحفية

منظمات حقوقية تطالب بالتحقيق الفوري في الاعتداءات الأخيرة على المحتجزات بسجن القناطر ... محتجزات على خلفية قضايا سياسية يتعرضن لعنف وسوء معاملة

العدالة الجنائية

الاثنين 23 يونيو 2014

طالبات المنظمات الحقوقية الموقعة على هذا البيان بفتح تحقيق فوري ومستقل في ادعاءات التعرض للضرب والمعاملة السيئة ضد مجموعة من المحتجزات في سجن القناطر وطالبت بعرضهن على الطب الشرعي واتخاذ إجراءات سريعة من أجل حمايتهن من التعرض للاعتداء.

وأكدت المنظمات أن هذه الادعاءات بالتعذيب ستضاف إلى سجل متنامٍ من سوء معاملة السجناء والسجينات السياسيين في مصر، حيث شهدت الأسابيع الثلاثة الماضية ادعاءات مختلفة عن عنف مورس تجاه سجناء سياسيين في كلٍّ من سجن وادي النطرون في 31 من مايو، وضد قُصّر محتجزين في دار رعاية كوم الذكة في الإسكندرية يوم 4 يونيو. وضد سجناء سياسيين في فبراير 2014. ويأتي ذلك في ظل عدم تحقيق الحكومة في تلك الادعاءات، وعدم قيامها بحماية المعتقلين من الاعتداءات.

وذكر أهالي المحتجزات، أنهم وجدوهن في حالة جسدية ونفسية سيئة لدى زيارتهن يوم 10 يونيو، حيث وجدوا بهن ندوبًا ظاهرة، بالإضافة إلى كدمات وتورمات واضحة على رؤوسهن وجوههن. وطبقًا لروايات أهالي المعتقلات، فقد بدأ استخدام العنف ضدهن عقب مشادة كلامية بين إحدى الحارسات وإحدى المعتقلات السياسيات، محتجزةً في عنبر معروف باسم: "العسكري"، حيث يتم احتجاز سبع عشرة فتاة، تم اعتقالهن في أعقاب مظاهرات بجامعة الأزهر، أو في أعقاب أحداث عنف سياسية أخرى، معظمهن محتجزات احتياطياً. ونُقل عن الأهالي أن باقي المحتجزات قد قمن بالاحتجاج على الاعتداء اللفظي الذي تعرضت له زميلتهن في الزنزانة مما أدى إلى تصاعد العنف ضدهن. وردًا على ذلك، قامت إدارة السجن والحراس بإدخال عدد من السجنات الجنائيات إلى الزنزانة المحتجز بها الفتيات السبع عشرة، وتبعهم بعضٌ من رجال الأمن. وحسب رواية أقرباء المحتجزات، فلقد تعرضت السجنات إلى اللكم، والركل، والضرب بمختلف الأدوات - منها قضبان معدنية - بواسطة السجنات الجنائيات وقوات الأمن. عقب ذلك تمت مصادرة متعلقات المحتجزات الشخصية، بما فيها أحذيتهم وأغلبية ملابسهن. وهناك إفادات عن تكرار نفس ذلك النمط العقابي العنيف، في التعامل مع السجنات في زنزانة أخرى يشار إليها عادة باسم: "التحقيقات"، حيث تحتجز 22 سجيناً أخرى في قضايا سياسية. وطبقًا لإفادات أقارب المحتجزات، فقد تدهورت ظروفهن المعيشية منذ العنف الذي تعرضن له يوم 10 يونيو، حيث تم إجبار بعضهن على النوم على الأرض في دورات المياه، في حين تم وضع أخريات رهن الحبس الانفرادي، كما تم تقييد المحتجزات وتوزيعهن على عنابر أخرى في سجن القناطر، فضلاً عن نقل أربعاً منهن إلى سجن بنها، ونقل خمسة أخريات إلى سجن دنشور، كما تم نقل عدد منهن إلى سجن جمصة.

وفقًا لمعلومات المنظمات الموقعة، فإنه تم حرمان بعضهم من الحصول على رعاية طبية، ولم يتم عرض أيًا منهن على طبيب، كما لم يتم توفير العلاج لأيٍ منهن. وعليه، فإن المنظمات الموقعة أدناه تطالب الحكومة بوضع حد لأي إجراءات عقابية غير قانونية ضد السجنات السياسيات وكذلك بتوفير الرعاية والعلاج الطبي اللازم لهن على الفور.

وكان مسؤولو وزارة الداخلية - ومن ضمنهم رئيس قطاع حقوق الإنسان في وزارة الداخلية - قد نفوا لوسائل الإعلام يوم 12 يونيو وقوع "التعذيب أو التحرش الجنسي" في سجن القناطر كما أنهم أكدوا على التزام وزارة الداخلية بمبادئ حقوق الإنسان. وأشارت المنظمات إلى أنه لا يمكن أخذ هذا النفي بجديّة طالما لم تتم أي تحقيقات قضائية من قبل النيابة العامة ولا أخذ أقوال الشاكيات، وطالما لم تتم أية زيارات من قبل مراقبين مستقلين للسجن، ولم تتم إحالة الشاكيات إلى الطب الشرعي لكتابة تقارير حول حالتهم. وأشارت المنظمات إلى أن والد إحدى الطالبات المحتجزات - التي تعرضت للضرب على الرأس - قام بتقديم شكوى إلى المحامي العام، وإلى النائب العام، ولم يتم اتخاذ إجراءات بخصوص الشكوى حتى صدور هذا البيان.

وأشارت المنظمات إلى أن الوعود السابقة من النائب العام حول التحقيق في مزاعم العنف داخل السجون - من ضمنها ادعاءات بشأن اعتداءات مماثلة في سجن وادي النطرون يوم 31 مايو - ليس من الواضح ما إذا كانت قد بدأت منذ إعلانه عنها يوم 2 يونيو أم لم تبدأ بعد، ولا يوجد أي تأكيدات أنه تم عرض أيًا من السجناء أصحاب الشكوى على الطب الشرعي أو أخذ أقوالهم من قبل سلطات قضائية. إن غياب المحاسبة يعزز مناخًا من الحصانة يعتبر الإفلات من العقاب فيه وضْعًا طبيعياً، يعطي قوات الأمن ضوءًا أخضر للاستمرار في الاعتداء على السجناء.

وتكرر المنظمات الموقعة طلبها بالسماح لوفد منها بزيارة السجون ومقار الاحتجاز ومقابلة أصحاب شكوى التعذيب والمعاملة السيئة. وكان وزير الداخلية قد أعلن منذ أشهر عن دعوته منظمات حقوق الإنسان للقيام بهذه الزيارة، ولكن الدعوة لم توجه بالفعل ولم تصل إلى المنظمات المستقلة التي طالبت بالزيارة ولم يتغير شيء في تعنت وزارة الداخلية في السماح بزيارة السجون، الأمر الذي يلقي بظلال كثيفة من الشك على الغرض الدّعائي المحتمل لهذه الدعوة وانعدام الجدية في توجيهها.

إن توارد شكوى التعذيب بهذه الوتيرة وغياب التحقيقات الجدية فيها يعتبر عدواناً على الضمانات الدستورية لحماية السجناء من التعذيب ومن أشكال سوء المعاملة الأخرى التي وردت في تعديلات دستور 2014 ويعد إهانة لمن شاركوا في الاستفتاء عليه. فضلاً عن أن هذه الانتهاكات تتعارض مع التزامات مصر الدولية الأخرى بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تمنع أية ممارسة للعنف ضد النساء وتُلزم بالتحقيق في شكوى التعذيب والعنف

الموقعون:

1. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
2. مؤسسة المرأة الجديدة
3. مركز النديم للتأهيل النفسي لضحايا العنف
4. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
5. مركز حابي للحقوق البيئية
6. مؤسسة قضايا المرأة المصرية
7. نظرة للدراسات النسوية
8. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
9. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
10. مصريون ضد التمييز الديني

11. جمعية حقوق الانسان لمساعدة السجناء
12. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشجع تداول المعلومات



محتوى الموقع منشور بـ رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار 3.0 غير المؤقتة.

[Mobile Site](#)